

## الأصول في النحو

وبينَ أليه وقد رأينا ما كانَ من سببه يحلُّ محلَّه في أبوابِ فالجوابُ في ذلك :  
أنَ المفعولَ منفصلٌ مستغنٍ عنهُ بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ وإنما ينبغي أن يصحَّ  
الكلامُ بغير مفعولٍ ثم يؤتى بالمفعولِ فصلةً وأنت إذا قلت : ( أزيداً ضَرْبَ ) فلو  
حذفتَ المفعولَ بطلَ الكلامُ فصار المفعولُ لا يستغنى عنه وإنما الذي لا بدُّ منه مع الفعلِ  
الفاعلُ .

وكذلك لا تقول : ( أزيداً طنهُ منطلقاً ) لأن الفاعلَ إذا مَثُلَ بطلَ فصرتَ إنَّ  
قدمتهُ لتضعهُ في موضعه صار ( طَنْ زيداً منطلقاً ) فأضمرتَ قبلَ الذكرِ ولكن لو قلت  
: ( طنهُ زيدٌ قائماً ) وإياهُ طُن زيدٌ أحياناً كان أجودُ كلامٍ لأنَّ فعلَ زيدٍ يتعدى  
إليه في باب ( ظننتُ وعلمتُ وأخواتهما ) و لا يتعدى إليه في ( ضَرْبَ ) ونحوه ألا ترى  
أنكَ تقول : غلامٌ هندٍ ضَرْبِهَا فتدرك الضمير إليها لأنها مستغنٍ عنها لأنك لو قلت ( غلامٌ  
هندٍ ضَرْبَ ) لم تحتج إلى المفعول فلما كانت في ذكرك رددتَ إليها وحلتَ محلَّ الأجنبي  
ولو قلتَ : ( غلامٌ هندٍ ضربتَ ) تجعل ضمير هندٍ الفاعل لكان غلطاً عند بعضهم لأن هندا  
من تمام الغلام والغلامُ مفعولٌ فقد جعلت المفعول الذي هو فصلة لا بدُّ منه ليرجع الضمير  
الذي هو الفاعلُ إليه فإن قلت : فما بالي أقول : ( غلامٌ هندٍ ضاربتهُ هي ) فيجوز واجعل  
هيَ إنَّ شئتَ إظهارَ الفاعل وهو ( لهند ) وإنَّ شئتَ ابتداءً وخبراً فالجواب فيه أنه  
إنما جازَ هنا لأن الغلام مبتدأٌ و ( ضاربتهُ ) على هذا التقدير مبتدأٌ والفاعلُ يسدُّ  
مسدَّ الخبرِ فهو منفصلٌ بمنزلةِ الأجنبي ألا ترى أنَّك لو وضعتَ مكانَ ( هي ) جاريتك  
أو غيرها استقامَ والفاعلُ المتصلُ لا يحلُّ محلَّه غيرهُ فإن قلتَ أفتجيزُ : ( غلامٌ  
هندٍ ضاربتهُ هي ) تجعلُ ( هي ) إنَّ شئتَ ابتداءً مؤخرًا وإنَّ شئتَ جعلتَ ( ضاربتهُ )  
ابتداءً و ( هي ) فاعلُ يسدُّ مسدَّ